مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 09 / العدد: 01 / السنة: 2022 / ص ص: 363 - 385

التهديدات اللاتماثلية في حسابات الأمن الوطني الجزائري

Asymmetric Threats in Algeria's National Security Accounts

تاريخ الإرسال: 2021/09/23 تاريخ القبول: 2021/12/21

سليم بلحاج * Salim Belhadj
جامعة البليدة 2 University of Blida2
s.belhadj@univ-blida2.dz

ملخص:

يطرح هذا المقال مشكل تصاعد وتيرة التهديدات اللاتماثلية في البيئة الإقليمية للجزائر، والذي أفرزعدة نتائج سلبية على أمنها، والمتمثلة في تزايد نشاط الجماعات الإرهابية، انتشار الجريمة المنظمة، تنامي الهجرة غير الشرعية، ناهيك عن مخاطر انفجار النزاعات العرقية، هذه المخاطر وغيرها دفعت بصانع القرار في الجزائر إلى تبني إستراتجية أمنية شاملة ذات محددات، منها ما هو ثابت تاريخياً ومنها ما هو عملي، فرضه الواقع وطبيعة التهديد في حد ذاته، وتجمع الجزائر في هذه الإستراتيجية بين الأطر العسكرية والإجراءات الوقائية، كما سنتعرف عليه من خلال الدراسة.

الكلمات المفتاحية: التهديدات اللاتماثلية؛ الأمن الوطني؛ العقيدة الأمنية؛ الجزائر؛ الإستراتيجية.

* - المؤلف المُراسل.

Abstract:

This article raises the problem of the escalation of asymmetric threats in the regional environment of Algeria, which has resulted in several negative consequences for its security, represented by the increase in the activity of terrorist groups, the spread of organized crime, the growth of illegal immigration, not to mention the risks of an explosion of ethnic conflicts. These and other risks prompted the decision-maker in Algeria. To adopt a comprehensive security strategy with determinants, some of which are historically fixed and some are practical imposed by reality and the nature of the threat in itself, and Algeria combines in this strategy between military frameworks and preventive measures as we will learn about it through the study.

Keywords: *asymmetric threats; national security; security doctrine; Algeria; strategy*

مقدمـة:

شهدت نهاية الحرب الباردة تحولاً كبيراً في طبيعة مهددات الأمن الوطني للدول؛ حيث اتخذت من ظروف النسق الدولي، فرصة للتمدد والانتشار؛ فلم تعد القوة العسكرية وحدها كفيلة بتحقيق غاية الأمن للدول والمجتمعات، بل توسع انطولوجياً من الدولة نحو الفرد ومضامينياً، من القوة العسكرية نحو القوة الاقتصادية، وجغرافياً من الدولة إلى الإقليم إلى النظام الدولي، كما لم تعد الحدود السياسية التي ترسم إقليم الدولة الوطنية، والمجال الجغرافي الذي تطبق عليه قوانينها الوطنية وتبني الجيوش للدفاع عنه، بذات الأهمية كما كان في السابق.

ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التحولات التي مست مستويات الأمن الوطني؛ فلأول مرة منذ حرب الرمال 1963 أصبح أمنها مهدداً، من الخارج وبطرق مباشرة وغير مباشرة، وعلى مستوى كل الحدود تقريباً والأخطر من ذلك، هو الطبيعة المعقدة لهذه التهديدات التي أخذت نمطاً لاتماثلياً، سيما في ظل تأزم الأوضاع الأمنية في دول الجوار، التي تتقاسم معها نفس الحدود، إذ وجدت الجزائر نفسها محاطة بدول تعاني من فراغ أمني مستدام، لا تستطيع توفير الحد الأدنى من الأمن لنفسها ولمواطنيها، لدرجة وصف تواجدها على أقاليمها بالرمزي، لذلك فهي مدعوة إلى تبني مقاربة متعددة المداخل تكون كفيلة بضمان أمنها والحفاظ على مصالحها الوطنية.

وبناء عليه، فإن الإشكالية الرئيسة التي يعالجها بحثنا يمكن صياغتها على النحو التالي: **ما هي أبرز التهديدات اللاتماثلية المؤثرة على الأمن الوطني الجزائري؟ وفيما تتمثل الإستراتيجية الأمنية التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة هذا النمط من التهديدات؟.**

في إطار الإجابة على هذه الإشكالية فإننا سنعمل على التحقق من فرضيتين كمايلي:

- يعتبر التهديد بنمطه اللاتماثلي أبرز تحدي يواجه الأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته وأبعاده.

- يتوقف نجاح الجزائر في مواجهة التهديدات اللاتماثلية على خبرتها من جهة وتفعيل آليات وقائية وردعية من جهة ثانية.

ولأجل فهم ذلك اعتمدنا في دراسة وتحليل متغيرات الموضوع على توظيف المنهج

التحليلي والاستعانة به من خلال تفكيك وإعادة تركيب هذا النمط من التهديدات ودراسة تأثيراتها على الأمن الوطني الجزائري، ومن ثم إبراز ودراسة مضامين ودلالات الإستراتيجية الأمنية التي تبنتها الجزائر في التعامل مع تداعيات هذه التهديدات.

واتبعنا لأجل ذلك خطة مبسطة متكونة من أربعة محاور، كالتالي:

المحور الأول: البناء المعرفي لمفهوم التهديدات اللاتماثلية والأمن الوطني

المحور الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية: المرتكزات والأبعاد

المحور الثالث: طبيعة التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري

المحور الرابع: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية

المحور الأول: البناء المعرفي لمفهوم التهديدات اللاتماثلية والأمن الوطني:

تمثل المفاهيم عنصرا أساسيا لمعالجة وتحليل الفكر المطروح للتداول وهي القطب النافذ في مسار البحث الموضوعي الجاد، فأدبيات البحث في الدراسات العلمية الجادة تبدأ بتعريف مصطلحات ومفاهيم الدراسة تعريفا إجرائيا، لأن ذلك يمثل خطوة أساسية من خطوات عرض الأفكار.[1]

أولا- التهديدات اللاتماثلية: مقاربة مفاهيمية:

1- تعريف التهديدات اللاتماثلية:

أصبح مصطلح اللاتماثل يستخدم على نطاق واسع، ما أدى إلى نشوء نوع من التوتر في فهم التهديدات الأمنية في العصر الحديث، وهو ما قاد إلى مفاهيم خاطئة قد تؤدي في نهاية المطاف إلى التأثير بشكل سلبي على تطور الأمن الوطني والإستراتيجيات العسكرية والدفاعية، فاللاتماثل له تعريفات عديدة، بحيث يستخدم المصطلح لوصف الأسلحة، النظم والتكتيكات، وعادة ما ينظر إليها باعتبارها ذات قدرة على إسقاط ضحايا مدنيين وإحداث أضرار بيئية كبيرة، كما يعتمد المحللون اليوم على استخدام المصطلح بهدف شرح أمور أخرى مثل التهديدات الجديدة أو غير المتناظرة.[2]

وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات، وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد، من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة، يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى، وقد أستعمل هذا المصطلح في الكثير من الدراسات الأنجلو ساكسونية مثل دراسة: "ستيفن لمبيكز"،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

"جيمس كيريس" و"كريستين كولت" في دراسة موسومة بـ:
"Understanding Asymmetric Threats to the USA".[3]

ويذهب "كورمو" و"ريبنيكار" في كتابهما عن "**الحروب غير المتناظرة**" إلى إن: " التماثل من منظور إستراتيجي هو القتال بأسلحة متساوية، أما اللاتماثل فهو سعي طرف إلى استغلال كل نقاط ضعف الخصم، لرفع حجم الإضرار به وتلجأ المجموعات المسلحة إلى وسائل غير متماثلة متفادية نقاط قوة الخصم ومحاولة مواجهته، في ميدان أقل ملاءمة له..."ويضيفان إن: " اللاتماثل يعني رفض قواعد القتال المفروضة من الخصم، جاعلا بذلك كل العمليات غير متوقعة تماما".[4]

فيما يعرفها "فرانك هوفمان" بأنها: "تتضمن مجموعة كاملة من الوسائط المختلفة من الحرب بما في ذلك القدرات النظامية والتكتيكات غير النظامية والأعمال الإرهابية، بما في ذلك العنف العشوائي والإكراه والإجرام".[5] لذلك، يمكن وصف النمط اللاتماثلي للتهديد بـ"سلاح الضعيف" الذي هو سمة فاعلين لا يملكون إلا وسائل محدودة، لكن قدرتهم على الإضرار كبيرة جدا.

بحسب"أولمان"Richard Ulman فإن: "المنظور الضيق للآمن الوطني باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ وخطر في آن واحد"، ويوضح "أولمان" أن هذا المنظور الضيق، يحول الاهتمام بعيدا عن التهديدات غير العسكرية، التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة، كما حذر"أولمان" من افتراض هذا المنظور ضمنا أن التهديدات الأمنية تنبع من خارج حدود الدولة هي بشكل ما أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ من داخلها.[6]

إجمالا لما سبق يتبين، أن مفهوم التهديدات الأمنية اللاتماثلية يتسع أو يضيق، بحسب كل حالة وما يتوافر من عناصر تهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى الجماعة والدولة.

2- خصائص التهديدات اللاتماثلية:

مما لاشك فيه أن التهديدات اللاتماثلية من قبيل الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هي ظواهر قديمة ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها الطابع

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

اللاتماثلي، هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مقارنة بالتهديدات التقليدية، فأهم ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية فلم تعد محددة جغرافيا بفعل المد العولمي، ومحصلة هذا أنها أعطت بعدا عالميا للأمن وقوت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمن الدول، وقادت إلى الحديث عن "أمن عالمي"، ولكن هذا لا ينفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدد في الآتي[7]:

-تأخذ أنها من طبيعة غير عسكرية.

-أنها تصدر عن فواعل غير حكومية، ما يصعب تحديد مصدرها.

-أنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات.

- القابلية للعطب/الإنجراحية وذلك كنتيجة للانتشار الواسع لمصالح الأطراف الدولية عبر العالم، وبسبب طبيعة التطورات التكنولوجية.

-أنها عادة شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدا.

ثانيا- الأمن الوطني: الدلالات والمضامين:

1- تعريف الأمن الوطني:

إن التغير المتواصل والعميق لطبيعة الفواعل المهددة للأمن، صعب من مهمة الضبط الدقيق لمفهوم الأمن الوطني، فمن التعاريف الممكن تعدادها في هذا الصدد، ما جاء في موسوعة "أكسفورد للسياسات"، حين اعتبرت الدولة آمنة عندما: "يغيب عنها كل ما من شأنه أن يثير مخاوفها، مما يمكن لجهات خارجية أن تقوم به اتجاهها بغض النظر عما إذا كانت هذه الجهات حكومية أم غير حكومية"[8]، وهو ما يتوافق مع ما جاء في تعريف "دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية"، بأنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".[9]

فريق آخر من الباحثين، قدموا جملة من التعاريف لا تختلف عن سابقتها منها، تعريف "أرنولد ولفرز" الذي يقيس الأمن الوطني بمعناه الموضوعي، في مدى غياب التهديدات الموجهة للقيم المكتسبة ويشير بمعناه الذاتي، إلى غياب الخوف من أن تتعرض تلك القيم إلى هجوم.[10] وهو ما يرمي إليه "تريجر" و"كرننبرج" في تعريفهما الذي جاء فيه: "الأمن الوطني هو ذلك الجزء من سياسة الحكومة، الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية"، أما "روبرت ماكنمارا" فيرى أن: "الأمن

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول التي لا تنمو في الواقع لايمكن ببساطة أن تظل آمنة".[11]

انطلاقا من هذه العينات نخلص، بأن الأمن الوطني مفهوم يقوم على مدى قوة الدولة على حماية أمنها باستخدام مقدراتها لمواجهة مختلف التهديدات، سواء تعلق الأمر بالجانب التقليدي (التماثلي) أو التهديدات في شكلها الموسع والجديد (اللاتماثلي) وبغض النظر عن مصدرها (داخلي/خارجي).

2- عناصر قوة الأمن الوطني:

يمكن تحديدها في العناصر التالية:

أ- العنصر الجيوبولتيكي: تشكل العوامل الجغرافية بما تمثله من موقع ومساحة وحدود عنصراً أساسياً، في تحديد سياسات الأمن الوطني للدول، ولذلك حظيت هذه العوامل باهتمام كبير على المستويين التنظيري والتطبيقي في مجال الدراسات والممارسات الإستراتيجية.[12]

ب- العنصر الديموغرافي: يعد أحد عناصر قوة الأمن الوطني، حيث يلعب العنصر البشري دورا أساسيا في الأمن الوطني لأية دولة، فعدد سكان الدولة يشكل عصب القوة البشرية اللازمة للحرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، ولكن كبر حجم السكان ليس ضمانا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك عوامل كيفية أخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب.[13]

ج- العنصر السياسي: يمكن اعتبار الرصيد السياسي (طبيعة النظام السياسي، السياسة الخارجية، المؤسسات السياسية)، من عناصر القوة التي تلعب دورا هام في الدفاع عن مصالح الدولة وفي حماية أمنها والذود عن كيانها ومعتقداتها وقيمها ونظام الحياة فيها في وجه ماقد يواجهها من تهديدات داخلية/خارجية.[14]

د- العنصر الاقتصادي: يعد من أهم عناصر قوة الأمن الوطني للدول ومحدد لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد الأكثر من حيث العدد والأحسن من حيث التنظيم مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليميا، والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر الموارد الصناعية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

السياسي والإستراتيجي للدولة.[15]

هـ- العنصر العسكري: تستند قوة الأمن الوطني من وجهة النظر العسكرية إلى جملة من المؤشرات من بينها: حجم وتكوين القوات، تنظيم القوات وتسليحها، المرونة، الخبرة القتالية، الإنتاج الحربي، أما الكيفية التي يمكن من خلالها أن تستخدم الدولة قوتها العسكرية كأداة محققة لأهداف أمنها الوطني، فإن هذا الاستخدام يأخذ ثلاث صور الاستخدام الهجومي، الاستخدام الدفاعي، واستخدام القوة المسلحة كأداة للردع.[16]

المحور الثاني: العقيدة الأمنية الجزائرية: المرتكزات والأبعاد:

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة الإستراتيجية الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة آمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه.

أولا- مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

أما عن مرتكزات العقيدة الأمنية، فإن عوامل عديدة كالتاريخ والجغرافيا والايديولوجيا، كان لها تأثيراً واضح عليها منذ الأيام الأولى للاستقلال وتتضح من النقاط التالية:

1- العامل التاريخي: أسهمت الثورة التحريرية الجزائرية في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، الذي ميز الجزائر بعد الاستقلال، فنجد أن عملية بناء الدولة الوطنية الجزائرية وبناء عقيدتها الأمنية والعسكرية ورسم التزاماتها الداخلية والخارجية، وحدود ومجالات الحركة والفعل السياسي الأمني، خضع كثيرا للعامل التاريخي.[17]

2- العامل الجغرافي: يرتبط بموقع الجزائر، الذي يعد إستراتيجيا بتوسطه للدول المغاربية إضافة إلى توسطه لكيانين ضخمين، الأول في الشمال يمثله الإتحاد الأوربي، والثاني في الجنوب ويتمثل في العمق الإفريقي، ولكن هذا المعطى الجغرافي كان له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري، حيث جعلته منكشفا على عدة جبهات، وعليه فإن عملية صياغة العقيدة الأمنية الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار هذه الانكشافات

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الأمنية.[18]

3- العامل الإيديولوجي: ظل البعد الإيديولوجي بثقله أحد أهم مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر، فقد مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية وذلك لعدة عقود، كما كان الحال بالنسبة لخيار الحزب الواحد، وتعززت هذه العقيدة أكثر خلال التسعينات في أطر مكافحة الظاهرة الإرهابية، وأخيرا تم عصرنة عقيدة الأمن الجزائري، بالتحديات التي يعيشها العالم اليوم والتي على رأسها مشاكل الهجرة السرية، الإرهاب والجريمة المنظمة.[19]

ثانيا- أبعاد العقيدة الأمنية الجزائرية:

أنتج الموقع الإستراتيجي للجزائر أبعاد جيوسياسية متنوعة للأمن الوطني الجزائري، وتتمثل في الآتي:

1- البعد الإفريقي: للجزائر صلة عضوية، جغرافية، تاريخية وثيقة بالعمق الإفريقي لذلك اهتمت دائما ببناء علاقات قوية مع القوى التقليدية الكبرى في إفريقيا كجنوب إفريقيا، السنغال ونيجريا، وكل الدول الإفريقية الأخرى، وتعتبر من المؤسسين الأوائل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي تحولت فيما بعد إلى ما يعرف بالإتحاد الإفريقي، والتي تعرف حضورا قويا للجزائر من خلال انتخابها في مختلف الهياكل المهمة فيه كمجلس السلم والأمن الإفريقي الذي يعد المحرك الأساسي في هذه المنظمة.[20]

وفي هذا الإطار فإن ما يحدث على مقربة من الحدود الجزائرية يتطلب الكثير من الحكمة وبعد النظر، فالجزائر هي أكبر بلد له امتداد صحراوي في العمق الإفريقي، ولذلك فإن المساهمة في تحقيق السلم في هذا الفضاء هو موقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية.[21]

2- البعد المغاربي: تشكل الجزائر قلب الجناح الغربي للمنطقة العربية، فهي تعد على المستوى البري قلب دول المغرب العربي وحلقة الوصل بين أعضائه، كما أهلها موقعها لأن تكون بوابة شمالية لإفريقيا على البحر المتوسط، كما أنها تمتاز كذلك بصحراء كبرى أخذت الحيز الأكبر من صحراء الفضاء المغاربي أغناها بالموارد الطاقوية والمعدنية.[22]

فقد ظل البعد المغاربي حاضرا في أدبيات الحركة الوطنية الجزائرية التي كانت

تهدف إلى استقلال الجزائر ضمن وحدة المغرب العربي وبعد الاستقلال أدرك صناع القرار الجزائريين ذلك منذ عهد الرئيس "هواري بومدين" الذي اعتبرها: "منطقة أمن بالنسبة للجزائر، وأنه لا يمكن أن يحصل أي تغيير في هذه المنطقة دون اتفاق مع الجزائر".[23]

3- البعد المتوسطي: أوقعت الجغرافيا الجزائر على الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي قلب حركيته التجارية وحراكه الإستراتيجي المتواصل، فهي مرتبطة بدول الضفة الشمالية للمتوسط بحكم الموقع الجغرافي والعلاقات الاقتصادية التي عمرها قرون من الزمن تميزت بالغزو تارة وبالاستعمار تارة أخرى، الأمر الذي ما فتئ أن ترك انطباعا لدى الجزائر بضرورة العودة إلى مسارها الطبيعي ودورها الريادي، وهو ما تفسره جيوسياسية الأنشطة الأمنية للسياسة الجزائرية في المتوسط، خاصة في ظل بروز تحديات أمنية تشترك فيها الجزائر مع غيرها من الدول المتوسطية.[24]

المحور الثالث: التهديدات اللاتماثلية للأمن الوطني الجزائري:

لم تبق الأخطار الصلبة ذات الطبيعة الحربية والعسكرية وحدها، من بإمكانه أن يمثل خطرا وتهديدا للأمن الوطني الجزائري كما كان في السابق، بل انتقل الأمر إلى مهددات جديدة من طبيعة لاتماثلية على درجة قصوى من التهديد، تجد لنفسها موقعا في خانة الفواعل عبر الوطنية.

أولا- تنامي الظاهرة الإرهابية:

تعد الجزائر من أبرز الدول التي عانت من تداعيات الإرهاب، خاصة خلال عقد التسعينات، ورغم انحساره في السنوات الأخيرة، إلا أنه مزال يشكل تهديدا لأمنها في ظل أخذه لأشكال وأنماط جديدة، كما أنه لم يعد إرهاب محلي المصدر بل تعددت وتنوعت مصادره خاصة في في الدائرتين الافريقية والمغاربية.[25]

ورغم التنوع في الأساليب التي اعتمدها صانع القرار في الجزائر لتطويق الظاهرة، والتي تراوحت بين استخدام القوة العسكرية، واللجوء إلى أساليب المعالجة السياسية من خلال مبادرات سياسية معينة، إلا أن هذا التهديد لا زال قائماً بفعل تعدد أسبابه، فتنظيم القاعدة وفروعه الثانوية أصبح نشطاً، وتسلل إلى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء منذ اندلاع الاضطرابات في بعض دول الشمال الإفريقي سنة 2011، وأخذت

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

ملامح الظاهرة الإرهابية تتضح تدريجيا، ولم يعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يشكل هما أمنيا لدول منطقة الساحل فحسب، بل تعداه إلى تهديد مباشر لكيانات دوله.[26]

وتعتبر مسألة تحالف التنظيمات الإرهابية مع الجريمة المنظمة، من الشواغل الأمنية الجزائرية، بعد التأكد من تورطها في عمليات إجرامية نفذتها في العمق الجزائري، حيث كشفت التحريات الأمنية حول الاعتداء المسلح شهر جوان 2010 بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود، عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان لتسهيل عملية تهريب 07 قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري، وتضاف إلى هذه العملية اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك الجزائرية أهمها مقتل 13 جمركيا بالمنيعة على أيدي الجماعة السلفية في 2006 إضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب، [27] فالمكاسب المالية الناتجة من هذا النشاط تستخدم على نطاق واسع لتمويل العمليات الإرهابية، كما هو الحال خلال أزمة الرهائن في عين أمناس في 2013.[28]

و تبرز في هذا السياق تصريحات المسؤولين الجزائريين الوعي بخطورة التحالف بين الإرهاب وشبكات تهريب عبر الحدودية، فقد أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السابق "دحو ولد قابلية" خلال الاجتماع الوزاري المشترك لمجموعة الثمانية المنعقدة بباريس في 09 و10 ماي 2011، على أن: " التهريب والمتاجرة في المخدرات مكنت الجماعات الإرهابية من جني أموال طائلة مكنتها من تعزيز تواجدها بمنطقة الساحل وتحسين قدراتها العسكرية وتكثيف حركتها من خلال دعم وسائلها".[29]

ثانيا- تنامي أنشطة الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة إحدى أخطر التهديدات اللاتماثلية، التي تمس بتأثيراتها السلبية الوحدات المرجعية للأمن الوطني الجزائري، وبالأخص تلك المتعلقة بالمال والاشخاص، فتموقع الجزائر بالقرب من مناطق إنتاج وعبور المخدرات جنوب الصحراء، إلى جانب ضعف الأنظمة الجنائية في معظم الدول الإفريقية، وكذا انكشاف الجزائر من الجنوب بسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية زاد من

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تنامي هذا التهديد، إذ تشير أرقام المخدرات المحجوزة من قبل مصالح المكافحة سنويا إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها على الأمن الوطني الجزائري.[30]

كما تحول تهريب السلاح في الآونة الاخيرة، إلى نشاط رئيس لعصابات الجريمة المنظمة، والمخيف في ظاهرة تهريب السلاح، أنها تحولت إلى تجارة تستهدف تزويد الجزائريين بأسلحة يزداد الطلب عليها بسبب الانفلات الأمني في دول الجوار، وتمثل الأسلحة الأمريكية والتركية الأكثر طلبا في السوق الجزائرية وبأسعار رخيصة، ثم تأتي من ورائها الأسلحة الإيرانية والصربية وأخيرا يأتي السلاح الروسي، ومعظم هذه الأسلحة قادمة من مخازن الجيش الليبي المنهوبة خلال فترة النزاع الأهلي.[31]

ويطرح حجم الأسلحة المكتشفة تساؤلات ملحة عن طبيعتها وحجمها وظروف وجودها، لاسيما أنها توحي بأن المجموعات الإرهابية، كانت بصدد "حرب مفتوحة" على الحدود مع الجزائر، [32] والأخطر من ذلك أصبحت الأسلحة مطلوبة لعدة جماعات وليس الإرهابية فقط، إذ تشير التقارير الأمنية أن الأسلحة مطلوبة على الحدود الشرقية مع ليبيا، لجماعات تهريب المواشي والوقود والمواد الغذائية والمعادن ومواد أخرى، إضافة إلى تسويق المخدرات.[33]

ثالثا- تنامي الهجرة غير الشرعية:

نظرا لخصوصية الموقع الجغرافي للجزائر، فهي تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر استخدام أساليب متنوعة يبتكرها المهاجرون استكمالا لرحلتهم نحو أوروبا أو البقاء بالجزائر في حالة فشل المشروع الأول من الهجرة، فالتزايد الكبير لعدد المهاجرين وانتشارهم في الكثير من المدن الجزائرية ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي، ظاهرة تشكل تهديدا للأمن الوطني الجزائري بمختلف مستوياته.

فمن الناحية السياسية أصبحت قضية الهجرة غير الشرعية، تثير الخلاف بين دول المنطقة ورغم تقارب السياسات الوطنية يغيب التنسيق الثنائي والجماعي بينها، فيما تستفحل الاتهامات المتبادلة بعدم محاربة الهجرة غير الشرعية الإفريقية بجدية، واتهام كل دولة الأخرى بتسويق المهاجرين السريين الذين يدخلون ترابها نحو أراضي جيرانها، فعلى سبيل المثال نجد المغرب في كل مرة يقوم برمي العشرات من الأفارقة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

على حدوده مع الجزائر متهما إياها، بعدم قدرتها على تحمل مسؤولية إبعاد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين ومتحججا في كل مرة بأن هؤلاء يأتون من الحدود الجزائرية.(34)

أما من الناحية الاقتصادية تسبب التدفق غير المسبوق للمهاجرين الأفارقة في اتخاذ الجزائر كمنطقة لكسب المال بأي طريقة، حيث أصبحوا يشكلون يد عاملة رخيصة تنمي سوق العمل الموازي، مما يوجد وضعية اقتصادية صعبة لليد العاملة المحلية، حيث يتم استغلال هؤلاء الأشخاص من قبل أرباب العمل في بعض الأنشطة، كالبناء والزراعة مقابل أجر زهيد على حساب اليد المحلية، مما يزيد في تفاقم ظاهرة البطالة وتنامي العمل غير الشرعي في البلاد وصعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم بها هؤلاء المهاجرون.(35)

وتتجاوز الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية الجانب الاقتصادي لتصل إلى المساس بالحياة الاجتماعية والثقافية، وهو ما يجعل المنظومة القيمية تتأثر بوجود أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، (36) على غرار ما يحصل "بحي قطع الوادي القصديري بولاية تمنراست" الذي يأوي الآلاف من الأفارقة والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية جنوب الصحراء لاتمت بصلة بالجزائر ولا بقيمها العربية والإسلامية والأمازيغية.

علاوة على ذلك إرتباطها بالعديد من الجرائم الخطيرة، حيث ذكرت التقارير الأمنية في شهر مارس 2017، أن الأجهزة الأمنية الجزائرية اعتقلت 28 مهاجرا إفريقيا في منطقة غرداية وتمنراست، تشتبه بصلتهم بمجموعات مسلحة، تكون قد دفعتهم للاستطلاع أو لتقدير الموقف الأمني أو تمهيدا لربطهم مع خلايا محلية لتنفيذ عمليات مسلحة، وأفادت ذات المصادر أنه منذ شهر مارس 2017 إلى غاية شهر جوان من نفس السنة، تم إحباط أكثر من 200 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا إفريقيين تم استقطابهم وتجنيدهم من قبل المجموعات المسلحة في شمال مالي التي تمثل في الوقت نفسه منطلقا لقوافل الهجرة غير الشرعية. (37)

إذ صرح وزير الخارجية السابق "عبد القادر مساهل" على هامش"الندوة الوطنية حول دور المصالحة في محاربة الإرهاب والتطرف"، المنعقدة بالجزائر في 10 جويلية 2017

بأن: "موجة هجرة الأفارقة إلى الجزائر أصبحت مؤطرة من طرف إرهابيين وشبكات مافيوية وتواجد هؤلاء في الجزائر، بات مصدر تهديد للأمن الوطني الجزائري على كل المستويات"، [38] لذلك فإن ما يدفع بعض المهاجرين للدخول إلى الجزائر في كثير من الأحيان ليس للبحث عن العمل أو الوصول إلى الضفة الشمالية للمتوسط، بل بهدف إنشاء شبكات منظمة غالبا ما تكون بالتواطؤ مع بعض السكان المحليين المقيمين في المناطق الحدودية.

رابعا- خطر المطالب الانفصالية:

تجمع العديد من القراءات في حقل العلاقات الدولية بأن العالم قد يشهد مع نهاية القرن الحادي والعشرين إزاحة للدولة الوطنية، في ضوء مبدإ حق تقرير المصير الذي تم اللجوء إليه بمحدودية في القرن العشرين لكنه مرشح للاستخدام المكثف في القرن الحالي، وبذلك من المحتمل أن تنتهي الجغرافيا السياسية للدولة إلى كيانات أو دويلات أو جماعات ذات نفوذ تتعامل مباشرة مع القوى الدولية.[39]

فهشاشة بعض دول الجوار الإقليمي واكتمال الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في المنطقة، قد يؤدي إلى تقسيمها على غرار ما حدث مع الأكراد في العراق وجنوب السودان واليمن، ذلك يعني أن عناصر "نظرية تفتيت المنطقة" التي تتبناها الدول الغربية والسيطرة على مواردها التي لم تنته بانتهاء حقبة الاستعمار التقليدي، وإنما أخذت أشكالا جديدة منها استعمال مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان كأدوات للتدخل في هذه الدول، كما حدث في ليبيا والعمل على إثارة الفتن الطائفية هو ما حدث بعد ثورات ما يعرف بـ: "الربيع العربي" الذي نتج عنها تصاعدا لموجات العنف الطائفي وتصاعد أصوات الانفصال وتحقيق الاستقلال الذاتي.[40]

فمن بين السيناريوهات المحتملة في المنطقة، تقسيم ليبيا إلى أربع دويلات أو فيدراليات تضم برقة في الشرق، الجمهورية الطرابلسية في الشمال، فزان في الجنوب والجمهورية الأمازيغية في الغرب على الحدود مع الجزائر، وهو ما سيشكل خطرا كبيرا على استقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل، كما أن الجزائر ستكون من أكبر الدول المتضررة في حال حدوث سيناريو تقسيم ليبيا، تضم عرقيات مختلفة كالأمازيغ والتوارق، وفي حال حصولهم على الاستقلال التام عن الحكومة الليبية أو

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

على الحكم الذاتي سيفتح الباب أمام أمازيغ وطوارق الجزائر لحمل نفس المطالب.[41]

أما على الحدود الجنوبية للجزائر، فكان للتدخل الأجنبي في ليبيا تداعيات خطيرة على الأمن الوطني بفعل الفراغ الأمني الذي تركه انهيار نظام القذافي، فمن أولى ارتداداته ظهور حركات انفصالية شمال مالي سنة 2012 تطالب بالانفصال عن الدولة المركزية، بعد أن اقتصرت مطالبها في فترات سابقة على تحسين الوضع التنموي وتحقيق الاستقلال الذاتي في أقصى الحالات، فنجاح سيناريو الانفصال على الحدود الجنوبية الجزائرية لن يخرج عن تنفيذ مشروعات غربية ذات أبعاد إستراتيجية، تتمثل أساسا فيما يلي[42]:

- تفتيت أوطان المنطقة واستعمال الكيان الجديد كقاعدة عسكرية لإدارة ما يسمى الحرب على الإرهاب.

- إنشاء حاجز متقدم لمنع الأفارقة الحالمين بالهجرة غير الشرعية من الوصول إلى الأراضي الأوربية.

- الاستئثار بالثروات الطبيعية المنجمية والطاقوية المهمة بالنسبة للمنطقة.

المحور الرابع: الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات اللاتماثلية:

عمدت الجزائر إلى تبني مقاربة تقوم على تعزيز الإجراءات الوطنية وتحصين حدودها الإقليمية بدرع أمني للتعامل السريع مع التهديدات العابرة للحدود، وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي تبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمواجهة التحديات الأمنية المشتركة.

أولا- المقاربة الدبلوماسية:

تولي الجزائر اهتماماً خاصا للتعاون الثنائي، والمتعدد الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات والمخاطر الأمنية المشتركة، بحيث صادقت على عديد الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة التهديدات اللاتماثلية، لعل أبرزها:

- الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب بتاريخ 1999/12/9.

- الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بتاريخ 2000/11/15.

- تبني قرار مجلس الامن رقم 1904 بتاريخ 17 ديسمبر 2009، القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين.[43]

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

- المصادقة على اللائحة الأممية رقم 2133 في 27 جانفي 2014، التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية مقابل دفع الفدية.(44)

كما بادرت الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الإفريقي بوضع برنامج موحد لمحاصرة ظاهرة الإرهاب، حيث أسهمت في تأسيس لجنة الأركان للعمليات العسكرية المشتركة في 12 أفريل 2010، بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تحركات جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، بالمنطقة المشتركة للنشاط العلمياتي، (45) إضافة إلى إنشاء وحدة التنسيق والاتصال في 6 أكتوبر 2010 بالجزائر، لتبادل المعلومات المتعلقة بالنشاطات الإرهابية، وإيجاد حلول للمسائل الأمنية المشتركة كاحترام الاتفاقيات القضائية المتعلقة بتسليم المطلوبين المبرمة بين دول منطقة الساحل الإفريقي.(46)

زيادة على ذلك قامت الجزائر بأداء دور فعال في مجال التعاون بين الدول العربية، لمكافحة ظاهرة الإرهاب من خلال المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحته، بمقتضى المرسوم الرئاسي 98- 413 بتاريخ 7 ديسمبر 1999، (47) وتقدمت خلال اجتماع وزراء العدل العرب المنعقد بجدة في 11 ماي 2016، باقتراح تضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية، والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها المصدر الرئيسي لتمويل الجماعات الإرهابية، كما كان هذا الاجتماع فرصة لتطالب الجزائر، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون يجرم دفع الفدية مع إدراجه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وتعدت مطالبتها ذلك إلى معاقبة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية.(48)

ضمن هذا الإطار لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوراً هاماً في هيكل مكافحة الهجرة غير الشرعية على المستويين الإقليمي والدولي، وهو ما تجسد خلال الاجتماع الذي دعت إليه الجزائر شهر أفريل 2006، على مستوى الخبراء الأفارقة والدوليين، وقد توج هذا الاجتماع بمخطط عمل لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تضمن مجموعة من الإجراءات العملية الواجب اتخاذها على المستويات الوطنية، القارية والدولية لضبط الهجرة غير النظامية بشكل أعمق عبر تنفيذ اتفاقيات التعاون

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

القانونية والقضائية.[49]

فيما ترسم الدور الجزائري في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في فضائها المتوسطي بتوقيعها على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002، حددت معالجة مسألة الهجرة غير الشرعية ضمن هذه الاتفاقية في المادتين 83-84 والتي فصلتها في أربع فقرات تبرز المجالات ذات الأولوية لمعالجتها والمتمثلة في، تبادل المعلومات، مراقبة تحركات شبكات التهريب، التزام الطرفين بقبول إعادة توطين الرعايا المتواجدين بصفة غير شرعية على تراب الطرف الآخر.[50]

ثانيا- المقاربة التنموية:

بعد تجربة طويلة خاضتها الجزائر خلال عقد التسعينات ضد الجماعات المسلحة، زاد الاهتمام بمشكلات التنمية، كانخفاض معدل النمو الاقتصادي، مشكل الديوان، البطالة، لأنه تأكد أن انعدام شروط التنمية من الأسباب الرئيسة المنتجة للتهديدات اللاتماثلية، ولأجل ذلك حاولت الجزائر تبني مقاربة تنموية لإيجاد حلول للمشاكل المتعددة في محيطها الاقليمي- خصوصا في عمقها الجنوبي- باعتباره المصدر الأول لمثل هذه التهديدات، وتتجلى مظاهر هذه المقاربة فيما يلي:

1- تأسيس مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD: للجزائر دور حاسم في تأسيس هذه المبادرة سنة 2002، إيمانا منها بأن الشراكة من أجل تنمية إفريقيا هي الوسيلة الوحيدة لتعزيز الأمن في القارة الإفريقية، وتكمن إيجابيات هذه المبادرة في الربط بين التنمية المستدامة من زاوية اقتصادية واجتماعية إلى جانب ضرورة السعي إلى تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمقراطية، من خلال تعزيز أطرها البنائية كبناء دولة القانون واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سوف يسهم في التأسيس لبيئة آمنة بما يتماشى ومنطق الأمن الإنساني.[51]

2- مجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل: فعلت الجزائر من دورها في هذا المجال من خلال إشرافها على انطلاق أشغال الدورة الـ 13 "لمجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل"، المنعقدة في الجزائر يومي 30-31 مارس 2010، من أجل تعزيز برامج متابعة وتعميم مشاريع مكافحة التصحر وإدارة الموارد المائية وتعبئة الموارد المالية لاستكمال المشاريع المخطط لها في هذا المجال، كما تم الاتفاق على تشكيل لجنة

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

تقنية تضم ثماني دول إفريقية لإنشاء استراتيجية مالية جديدة لدعم التنمية المستدامة في منطقة الساحل والصحراء.[52]

3- ملتقى دولي حول الشراكة والتنمية والأمن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم: انعقد في سبتمبر2011 بالجزائر والذي أكدت من خلاله على قيمة التنمية ودورها في تحقيق الاستقرار بالمنطقة، فكان لها اسهام فردي تمثل في تقديم دعم مالي لدولة مالي بغلاف يقدر بـ 10 ملايين دولار لدعم التعليم والصحة والتكوين المهني للشباب، إضافة إلى مبالغ مالية غير مصرح بها لتقديم الدعم والإسناد وتوفير الأمن والاستقرار في الشمال خاصة بعد الإطاحة بنظام "أمادو توماني توري".

4- قمة الإليزيه حول السلم والأمن في إفريقيا: دعت الجزائر في هذه القمة المنعقدة سنة 2013 بفرنسا إلى بناء إطار للحوار والتشاورعلى المستوى الدولي، بهدف معالجة التهديدات اللاتماثلية وفق مقاربة شاملة، تأخذ في الاعتبار انشغالات ومصالح الدول التي تعتبر مصدر لهذه التهديدات، لتحقيق متطلباتها من التنمية المستدامة بكل مقتضياتها، تماشيا مع أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة. [53]

ثالثا- المقاربة الأمنية (منطق تأمين الحدود):

فرضت التحولات التي مست هيكل العديد من الأنظمة في دول الجوار الإقليمي مطلع 2010 ، على الجزائر إتباع إستراتيجية أمنية لمواجهة التهديدات المصاحبة لتلك التحولات، تمثلت في اتخاذ الاجراءات العملياتية التالية[54]:

- تدعيم القوات العسكرية المرابطة على الحدود الجنوبية بوحدات عسكرية من مختلف القوات، وذلك بتثبيت حوالي سبعة آلاف (7000) من قوات الدرك الوطني على الحدود الشرقية مع ليبيا.

- تدعيم الناحيتين العسكريتين الرابعة والسادسة بحوالي عشرين ألفا (20000) من قوات الجيش وتثبيتها على مختلف النقاط الحدودية، خاصة بعد سيطرة جماعات مسلحة تابعة لـ "داعش"على مدينة"سرت" الليبية.

- تثبيت أكثر من ثلاثين قاعدة جديدة لقوات الدرك الوطني مطلع 2012 منها قاعدة جوية من أجل استخدامها كغطاء جوي فعال لمراقبة الحدود.

- تفعيل نظام المراقبة الإلكترونية للحدود البرية، التي تضم منظومة رادارات

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

وأنظمة الإنذار لضبط أي محاولات للتسلل عبر الحدود للمركبات والأشخاص.

- استحداث ناحية عسكرية سابعة مقرها ولاية إليزي تزامنا مع حادثة تقنتورين سنة 2013.

- انجاز مراكز للمراقبة المتقدمة في إطار مخطط أمني دفاعي على محور برج باجي مختار وتينزواتين في الحدود الجنوبية ومحور تينالكوم بجانب الحدود الشرقية.

- استحداث قطاعين عملياتين الأول: شمال شرق عين أمناس بالناحية العسكرية الرابعة المتواجد مقرها في ولاية ورقلة، والثاني: بمنطقة برج باجي مختار بالناحية العسكرية السادسة، الذي يتواجد مقرها في تمنراست.(55)

- كرس القرار الجمهوري القاضي بغلق المعابر البرية الحدودية بين الجزائر وليبيا عقيدة أمنية جديدة، تقضي بتحويل شأن الحدود البرية إلى شأن عسكري أمني لا يخص المدنيين فقط، وتقرر بناء على هذا القرار سحب شرطة الحدود من المعابر البرية الثلاثة "الدبداب وطارات وتينالكوم".

وفي ظل الترابط بين الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، رأت الجزائر أنه من الضروري التنسيق مع دول الحزام الأمني، وفي هذا عقدت لقاءات أمنية مع مسؤولي دول المنطقة لتطوير مقاربة أمنية مشتركة بغرض الوصول إلى حلول أمنية ملموسة للتكيف مع طبيعة التهديدات العابرة للحدود، فتمثلت أولى المبادرات الأمنية فيما يلي:

- قيام القيادتين العسكريتين التونسية والجزائرية بإنشاء لجنة تنسيق عسكرية لمنع مرور العناصر الإرهابية ومكافحة ظاهرة التهريب على طرفي الحدود.(56)

- بحث أمن الحدود بين الأطراف الثلاثة (الجزائر-تونس-ليبيا) في اجتماعات "غدامس" الليبية بتاريخ 12 جانفي 2013 في ظل تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار الأسلحة بعد سقوط نظام القذافي، وعجز الحكومة الليبية الجديدة في السيطرة على المليشيات المسلحة.

- تفعيل التعاون الأمني بين الدول الثلاثة، وكذا التنسيق المعلوماتي والاستخباراتي فيما بينها للتصدي للتحديات التي تفرضها التهديدات العابرة للحدود.(57)

خاتمة:

ما يمكن التوصل إليه في الختام أن موضوع التهديدات اللاتماثلية، صار من أعقد

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

المواضيع التي تواجه الأمن الوطني الجزائري، خصوصا تلك المتأتية من الإقليم الساحلي-المغاربي، حيث بات من الصعوبة بمكان التحكم فيها، لأسباب طبيعية تتعلق بجغرافيا المنطقة، إضافة إلى ضعف الإمكانات المتاحة لبعض دول الجوار الإقليمي التي تعرف فراغاً مؤسساتياً وأمنياً مستداماً، لذلك استفادت الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، وتهريب المهاجرين من هامش للمناورة والتغلغل إلى العمق الجزائري لتنفيذ مخططاتها الإجرامية، الأمر الذي يجعل الجزائرعلى أهبة الاستعداد الدائم لمواجهة هذه التهديدات، بشكل مستمر ورفع تكلفة الأمن لمراقبة الحدود وحمايتها.

ويمكن إجمال **الاستنتاجات** التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

- تعد الجزائر من بين كافة دول الجوار الإقليمي الأكثر التصاقا بظاهرة الإرهاب، فالبلاد خاضت صراعا أهليا لأكثر من عقد من الزمن أودى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين.

- يمثل التقاطع العضوي والوظيفي بين الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة، فضلا عن تدفق المهاجرين غير الشرعيين، التحدي الأمني الأبرز الذي نتج عنه إرباك المصالح المكلفة بمحاربة هذه التهديدات.

- إن تحقيق متلازمة الأمن والتنمية، واعتبارها كمقاربة محورية ليس فقط لبناء السلام بل حتى في حفظ وتثبيت السلام، فالجزائر تدرك ذلك وتعمل على تحقيقه.

- إن ثبات موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يظهر أنها لم تستوعب كما ينبغي القطيعة الإستراتيجية في مجال التهديد، مستبعدة أو على الأقل مقللة من شأن التهديدات اللاتماثلية وتداعياتها.

ولمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل، الجزائر مدعوة إلى وضع إستراتيجية واضحة المعالم واخضاعها للتقويم المستمر لما يحظى منها بالأولوية، وعليه يمكن طرح جملة من **التوصيات** أبرزها:

- تطوير العلاقات السياسية مع دول الجوار والبحث عن حلول جذرية للمشكلات العالقة معها.

- تكييف قاعدة دستورية بشكل يسمح للجيش الجزائري حق التدخل خارج نطاق

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

الحدود الإقليمية للدولة، أصبح أكثر من حتمية.

- الاهتمام الكبير بالتنمية الحدودية وبعث مشاريع الشراكة مع دول الجوار في جميع المجالات التي تخدم التنمية وتفعيل برامج التوأمة فيما بين البلديات الحدودية.

- تطوير منظومة الرقابة التقنية للحدود بإدخال أجهزة رقابية متطورة، على غرار السياج الالكتروني وأجهزة الاستشعار عن بعد عالية الحساسية وطائرات بدون طيار.

الهوامش والمراجع:

(1)- محود شاكر سعيد، خالد عبد العزيز، مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم، الرياض، 2010، ص70.

(2)- عادل جارش، مقاربة معرفية حول التهديدات الأمنية الجديدة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي، العدد 1، 2017، ص258.

(3)- نفس المرجع، ص 259، 260.

(4)- عبد النور بن عنتر، تهديدات هجينة، العربي الجديد، 2014، منشور على الموقع:
https: //goo.gl/6Bdn7L(21 :30 . 2021/8/17)

(5)- عادل جارش، المرجع السابق، ص260.

(6)- نفس المرجع.

(7)- إدريس عطية، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة: التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، العدد36، 2020، ص23.

(8)- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر، 2013، ص65.

(9)- عمر عبد الله كامل، الأمن العربي من منظور اقتصادي، (دون ذكر معلومات النشر)، ص 86.

(10)- عادل زقاغ، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة بسكرة، العدد5، 2011، ص105.

(11)- علي عباس مراد، الأمن والأمن القومي، مقاربات نظرية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2017، ص35، 36.

(12)- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، دار الأمة للنشر والتوزيع الجزائر، 2019، ص152.

(13)- علاء عبد الحفيظ، الأمن القومي: المفهوم والأبعاد، المعهد المصري للدراسات، اسطنبول، 2020، ص12، 13.

(14)- نفس المرجع، ص13، 15.

(15)- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، المرجع السابق، ص 156،

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

.157

(16)- علاء عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص32، 33.

(17)- ميلود عامر حاج، السياسة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التغيرات الإقليمية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد 6، ص252.

(18)- صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي ظاهرة العولم، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، العدد 05، (ب.س.ن)، ص 291.

(19)- نفس المرجع، ص292.

(20)- فاتح خننو، سياسة الجزائر في فضائها الإفريقي والعربي، 2018، منشورعلى الموقع:
http: //araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4468/19&catid (15 :45 . 2021/6/10)

(21)- إدريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، المرجع السابق، ص202.

(22)- نفس المرجع، ص203.

(23)- عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوربا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص43.

(24)- منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص45، 50.

(25)- نصير خلفة، رهانات التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الدوائر الجيوسياسية والأمنية الجزائرية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد2، 2018، ص484.

(26)- نفس المرجع.

(27)- بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012، منشور على الموقع:
http: //studies.aljazeera.net (20 :30 . 2021/8/12)

(28)- نصير خلفة، المرجع السابق، ص485.

(29)- بوحنية قوي، المرجع السابق، ص 08.

(30)- فريدو مسي أنوها، جيرالد أي أزريم الحناشي، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود، 2013، منشور على الموقع:
https: //studies.aljazeera.net/ar/reports.html (17 :30 . 2021/7/14)

(31)- عثمان لحياني، مزارع الأسلحة في صحراء الجزائر، 2018، منشورعلى الموقع:
https: //www.alaraby.co.uk/politics/2018/1/1 (21 :20 . 2021/8/11)

(32)- فريدو مسي أنوها، المرجع السابق.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

(33)- لحياني عثماني، ترحيل المهاجرين الأفارقة يكلف الجزائر 100 مليون يورو، 2017، منشور على الموقع:
https: //bit.ly/32SXZOo (16 :00 . 2021/7/18)

(34)- صبيحة بخوش، الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال إفريقيا: الجزائر نموذجا، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، العدد1، 2018، ص303.

(35)- نفس المرجع، ص304.

(36)- خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، ط1، 2009، ص94.

(37)- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص303.

(38)- مراد حامد، القاعدة تنشئ خلايا للحراقة في صحراء الساحل، 2010، منشور على الموقع:
www.djazairess.com/dhazair news/22264 (19 :20 . 2021/8/13)

(39)- وهيبة دالع، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 1990- 2017، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2018، ص363.

(40)- خالد حنفي علي، الكيانات المستقلة على الحدود العربية–الإفريقية، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، 2011، ص22.

(41)- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006- 2011، أطروحة دكتوراه، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الجزائر3، 2013، ص447.

(42)- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص377.

(43)- منصور لخضاري، المقاربة الجزائرية لمكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الموسوم بـ: الدور الإقليمي للجزائر: المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 2014، ص7.

(44)- حكيم غريب، الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة ظاهرة الإرهاب والتطرف، 2018، متوفر على الرابط التالي:
https: //www.sasapost.com/opinion/algerian- strategy/#_ftn34 (20 :40 . 2021/08/22)

(45)- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص20.

(46)- ادريس عطية، تطبيقات الهندسة الإفريقية في سياسة الجزائر الأمنية، المرجع السابق، ص 436.

(47)- حكيم غريب، المرجع السابق.

(48)- ميلود غرابي، ما هي الإستراتيجية الإقليمية التي انتهجتها الجزائر للقضاء على الإرهاب في ظل التجاهل الدولي سابقا؟، 2017، منشور على الموقع:
www.ssrcaw.org (16 :15 . 2021/7/09)

(49)- محمد غربي، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر وإستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 225، 228.

(50)- لخضر بن محمد، الهجرة السرية للأطفال الجزائريين نحو أوروبا: دراسة في ظل المواثيق الدولية

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X

والتشريعات الوطنية، أطروحة دكتوراه، تخصص حقوق الإنسان، جامعة وهران، 2017، ص87.

(51)- الطيب بروال، إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد1، 2019، ص441.

(52)- وهيبة دالع، المرجع السابق، ص265، 266.

(53)- نفس المرجع، ص261، 263.

(54)- *Laurence aida ammour, évolution de la politique de défense algérienne , centre français de recherche surle renseignement (CFRR), n°= 07, Aout 2013, p06.*

(55)- بهاء الدين.م وإيمان.ع، قطاعات عملياتية جديدة لمواجهة الاضطرابات الأمنية على الحدود، 2014، منشور على الموقع:

www.elbilad.net/article/detail?id=16425 (12 :15 . 2021/7/15)

(56)- الطيب بروال، المرجع السابق، ص440.

(57)- سمير عياد، المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود في ظل المتغيرات الإقليمية، مجلة الاقتصاد والقانون، جامعة سوق اهراس، العدد3، 2018، ص92، 93.

EISSN: 2588-2368 _____ ISSN: 2352-975X